

أمير أكاديمي يلوح بسعودية نووية

عبدالعزیز بن سلمان

النفط والاستقرار وحرب الطاقة القادمة



● برنامج السعودية لبناء مفاعلين كهرونيين يهدف إلى تقليص استخدام النفط وتنافس على الفوز به كل من موسكو وواشنطن وبكين وباريس.



● السعودية تحت الخطى لتخصيص عمل وزارة الطاقة وتسريع أداؤها، وسط تهديدات جديدة أحرها استهداف إيران لمنشآتها النفطية.

الماضية ولا يزال عالقا بصدد معالجته، وأخرى طارئة بفعل الظروف الجارية والتحديت القائمة. اعتادت الملكة أن تحافظ على أدائها النفطي وعلاقتها بالسوق بمنأى عن السياسة، رغم التداخل المعقد بينهما، حيث أبقيا السعودية في سياستها المحترفة والمتحضرة لسلة النفط بعيدا عن التوظيف والعبث والاستغلال السياسي.

ومع ذلك فإن التحدي الأساسي أمامه اليوم هو الحفاظ على استقرار السوق أمام تحديات الركود الاقتصادي العالمي، والهجمات العنيفة التي تقترقها جماعة الحوثي ضد المنشآت النفطية السعودية، مما اضطرها للعمل أسابيع من دون طاقة إنتاجية كاملة من النفط الخام والغاز بعد الهجوم بطائرة من دون طيار على أهم منشأة نفطية في العالم. كما أنه من أكثر ما ينتظر الأمير من المهام، هو توصيل اكتتاب "أرامكو" إلى بر النجاح، وسط كل ما يحيط به من الاستفهامات والتفسيرات، وهو على مشارف الطرح العام الأولي لأرامكو بعد إعلان قائمة البنوك المشاركة في الاكتتاب وقد شملت بنكين سعوديين.

بالإضافة إلى التعامل مع واقع "النفط الصخري" الذي حظي بتقنيات متطورة ومستمرة في تخفيض تكلفتها، ودخول لاعبين مؤثرين من عمالقة رؤوس أموال وإمبراطوريات نفطية وقوة عظمى بما يحوله إلى منافس حقيقي لا يمكن تفاديه.



الأمير الوزير يمتلك تجربة أكاديمية مهمة أيام كان يعيش في المنطقة الشرقية، ساعدته لاحقا في الجمع بين الواقع والنظرية، وتقريب الفجوة بين الجانبين

فيما يقبع واحد من أكثر الملفات أهمية بين يدي الوزير الجديد، وهو خطط السعودية لبناء مفاعلين كهرونيين وذلك في إطار خطة تهدف إلى تقليص استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وتنافس روسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين وفرنسا للفوز بعقد إنشاء أول محطة من هذا النوع في المملكة.

الامر الذي أعلنه وزير الطاقة السعودي الجديد خلال أول مهمة خارجية له بعد ساعات من تولي منصبه، وقال الأمير خلال مؤتمر للطاقات في أبوظبي "إننا نواصل الأمر بحسن، نحن نحب مفاعلين نوويين".

بجوارهم مستشارا أو نائبا أو مبعوثا ومكلفا بالمفاتيح المعقدة. مع الوزير ناظر شهد مراحل التوسع في أنشطة المصافي، واليات العمل على استقرار السوق، وحروب الخليج العربي وما عكسته من فوضى وتقلبات للأسعار.

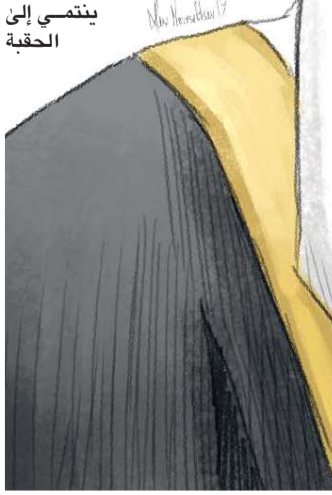
ثم جاء الوزير الأكثر جلوسا على المقعد، علي النعيمي، وقد استمرت الوزارة في لعب دور متعاظم في المشهد المحلي والعالمي، فتعزز حضور الأمير أكثر في منطقتة الأوبك، وأصبح معروفا في قاعاتها وكواليسها، بقدراته التفاوضية وأدواره الفاعلية.

وأخيرا مع سلفه الفالح الذي استغرق في إعادة ترتيب الظروف التواصلية مع أقطاب العالم النفطي، وطور العلاقة مع الصين والشرق الأقصى والروس، والحفاظ على سياسة سعرية ترضي الجميع.

ترأس الأمير عبدالعزيز الفريق المشكل من وزارة البترول والثروة المعدنية وأرامكو السعودية لإعداد الاستراتيجية البترولية للمملكة، إضافة إلى الفريق المكلف بتحديث الاستراتيجية. كما كان له دور في إنجاز أول استراتيجية أقرتها منظمة أوبك في مؤتمر أوبك الوزاري في عام 2005، حين ترأس اللجنة المكونة من وكلاء وزارات البترول والطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك لإعداد استراتيجية أوبك للمدى الطويل.

مهمة ثقيلة

ولا يبدو أن الأمير عبدالعزيز سيكون مضطرا للبدء من الصفر، وهو بخبرته العريضة التي تمكنه من الانسجام مع طبيعة العمل في هذا المنصب، مع تلافي الأخطاء التقليدية التي تصعب كل مستجد، ومن شأن تعيينه يأتي بإبصار أصيل لهذا المجال لأن يحقق استمرارية أدائية منتجة لا تخلق ارتباكاً يؤثر على السياسات. الكثير من الواجبات والملفات تنتظر الوزير الجديد في مهمة الثقيلة، بعضها ينتمي إلى الحقبة



● تعيين الأمير عبدالعزيز بن سلمان يأتي في ظروف غير طبيعية تمر بها أسواق النفط، أهم وأعلى سلعة في العالم، بالإضافة إلى ما ينتظرها في السعودية من أفق جديد بطرح جزء منها للاكتتاب العام.



أصعب ما ينتظر الأمير من المهام، هو توصيل اكتتاب «أرامكو» إلى بر النجاح، وسط كل ما يحيط به من الاستفهامات والتفسيرات، وهو على مشارف الطرح العام الأولي لأرامكو بعد إعلان قائمة البنوك المشاركة في الاكتتاب وقد شملت بنكين سعوديين

في الدولة التي تعد أكبر مصدر للنفط في العالم، ويأتي إلى المنصب بوصفه سادس وزير لهذه الوزارة في تاريخها المؤثر المهم.

وقبل أيام قليلة عينت شركة أرامكو، عملاقة النفط السعودي، الأمين العام لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الحكومي ياسر بن عثمان الرميان، رئيسا لمجلس إدارتها خلفا للفالح. وخلال الفترة الأخيرة حثت السعودية الخطى لتخصيص عمل الوزارة وتسريع أداؤها بفصل انشغالاتها المختلفة في كينانات مستقلة، إذ استحدثت وزارة للصناعة والموارد المعدنية، منفصلة عن وزارة الطاقة، في الشهر الماضي.

منذ أن اقترب الأمير الوزير من مؤسسة النفط الأهم في العالم، وهو بنمي خبراته التي ستكون أهم عون له في للقيام بواجباته كوزير للطاقة، وعاصر الكثير من التحديت التي عصفت بالوزراء المتعاقبين على الوزارة، فيما كان يجلس

كان قد تولي الوزارة خلفا للشيف أحمد زكي يمانى، وطلب منه الانضمام إليه في الوزارة.

تردد الأمير عبدالعزيز أول الأمر، لكنه وافق بعد قليل. وكانت بداية مسيرة طويلة وحافلة من العمل الوطني في هذا المجال المهم بلغت ثلاثة عقود وانتجت به وزيرا على رأس دواليب الوزارة محمولا على كفوف الخبرة والتجربة العريضة. وبدأ مشوار الأمير عبدالعزيز في الوزارة مستشارا للوزير، وهو المنصب الذي شغله حتى عين وكيل للوزارة لشؤون البترول. واستمر في منصب الوكيل حتى مايو 2004 عندما صدر أمر ملكي بتعيينه مساعدا لوزير البترول على المرتبة الممتازة، وظل في المنصب حتى أصبح نائبا للوزير، ثم وزيرا للدولة لشؤون الطاقة.

والأمير الوزير عضو فعال في كل من مجلس المحافظين لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة في بريطانيا، وناقد أكسفورد لدراسات الطاقة، وكذلك الجمعية الدولية لاقتصاديات الطاقة في العاصمة الأميركية واشنطن. وعضو في المجلس الاستشاري لرئيس الجمعية الدولية لاقتصاديات الطاقة في واشنطن ويشغل منصب الرئيس الشرفي لجمعية الاقتصاد السعودية، كما أنه عضو في عدد من الجمعيات العلمية، واللجان والمعاهد؛ منها جمعية الجيولوجيين السعودية، ومعهد البترول في لندن، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، والمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن.

التحولات السعودية

يشكل تعيين الأمير عبدالعزيز في سدة مؤسسة الطاقة، جزءا من تحولات جديدة في شكل الإدارة في أجهزة الدولة، يراد لها أن تبث روحا مغايرة في أدائها ومخرجاتها، استجابة للتحديت المستجدة في محيطها العملي وحوضها السياسي.

هذه أول مرة يتولى فيها أحد أفراد العائلة المالكة في السعودية منصب وزير الطاقة

ولد الابن الرابع للملك سلمان بن عبدالعزيز في العام 1960، ووالدته هي سلطنة بنت تركي السديري التي توفيت في يوليو 2011.

حاصل على ماجستير في الإدارة الصناعية، ودرجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية في عام 1985 من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

للأمير الوزير تجربة أكاديمية مهمة أيام كان يعيش في المنطقة الشرقية، ساعدته لاحقا في الجمع بين الواقع والنظرية، وتقريب الفجوة بين الجانبين، كما ترأس إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران.

حصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران.

عام 1987 تلقى الأمير عبدالعزيز اتصالا من الوزير هشام ناظر، الذي

عمر علي البديوي
صحافي سعودي

أكد وزير الطاقة السعودي الجديد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في مؤتمر صحافي في جدة، قبل أيام، إن "إمدادات السعودية من النفط عادت إلى مستوياتها قبل الهجوم على مرافق أرامكو". وأضاف أن "أرامكو مستعدة للطرح الأولي لأسهمها بصرف النظر عن آثار العدوان السافر"، موضحا أن "آثار هذا العدوان تمتد إلى أسواق الطاقة العالمية، وزيادة النظرة التشاؤمية حيال آفاق نمو الاقتصاد العالمي". وكانت كلمات الأمير عبدالعزيز بمثابة طمأنة لأسواق العالم بأن الأمور تحت السيطرة.

قبل ذلك كان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز قد أصدر أمرا بإعفاء وزير الطاقة خالد الفالح من منصبه، موجها بتعيين الأمير عبدالعزيز خلفا له.

ويأتي هذا التعيين في ظروف غير طبيعية تمر بها أسواق أهم وأعلى سلعة في العالم، بالإضافة إلى ما ينتظرها في السعودية من أفق جديد بطرح جزء منها للاكتتاب العام، والجهود المبذولة لتتبع مصادر الطاقة والتخفيف من الاعتماد على النفط وحيدا في الدخل.

لغة الواقع

تحديات عديدة تنتظر الأمير عبدالعزيز في هذا الموقع الحساس من قبيل التذبذب في أسعار النفط، ونسج علاقات هائلة أمام توتر محموم يتصاعد في أسواقه وممراته التجارية، والاحتفاظ بلمحة تلمينية تدعمها الوقائع في ظل العقوبات المفروضة على طهران، والهجمات التي تتعرض لها معال نفطية وسفن تجارية محملة ببراميل الخام، وفضاء مسوم بالكهنا يتخيم على أكثر مناطق العالم ارتباطا بهذه السلعة.



دور الأمير عبدالعزيز جوهري في رسم الرؤية السعودية لملف النفط. فقد ترأس الفريق المشكل من وزارة البترول والثروة المعدنية وأرامكو السعودية لإعداد الاستراتيجية البترولية للمملكة، إضافة إلى الفريق المكلف بتحديث الاستراتيجية

كل هذه الأجواء غير العادية تطوق خبر تعيين الأمير عبدالعزيز في موقع القرار لأهم وزارة نفطية في العالم. الأمر الذي يجعل منه خبرا يتجاوز محيطه إلى المستوى العالمي، وترتبط نفاصيه وانعكاساته على السوق الدولية وكل المخزون فيها.

ولد الابن الرابع للملك سلمان بن عبدالعزيز في العام 1960، ووالدته هي سلطنة بنت تركي السديري التي توفيت في يوليو 2011.

حاصل على ماجستير في الإدارة الصناعية، ودرجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية في عام 1985 من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

للأمير الوزير تجربة أكاديمية مهمة أيام كان يعيش في المنطقة الشرقية، ساعدته لاحقا في الجمع بين الواقع والنظرية، وتقريب الفجوة بين الجانبين، كما ترأس إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران.

حصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران.

عام 1987 تلقى الأمير عبدالعزيز اتصالا من الوزير هشام ناظر، الذي